الأمم المتحدة

A/72/654

الجمعية العامة

Distr.: General
15 December 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البندان ١٤٧ و ٤٨ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

تقرير الأداء الثاني عن ميزانية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وتقرير الأداء الثاني عن ميزانية الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، والميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ لآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأداء الثاني عن ميزانية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/72/603)، وتقرير الأداء الثاني عن ميزانية الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/72/604)، والميزانية المقترحة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/72/396 و A/72/396/Corr.1). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقارير، بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وتوضيحات إضافية اختُتمت بردود خطية وردت في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

181217 181217 17-22667 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا – تقرير الأداء الثاني عن ميزانية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

٢ – وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٧١/٢٦٨، على رصد اعتماد منقح للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، إجماليه ٠٠٠ ٠٦٤ ٩٨ دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن المستوى النهائي المتوقع لنفقات المحكمة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ يبلغ (إجماليه) ٤٠٠ ٧٧٩ ١٠٥ دولار، أي بزيادة قدرها ٤٠٠ ٧١٥ ٧ دولار، أو ٧,٨ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح (انظر A/72/603، الجدول ٢).

٣ – وتتمثل الزيادات الرئيسية بحسب بنود الإنفاق فيما يلي: (أ) تحت بند الوظائف: زيادة قدرها ١٠٠ ٥٠٨ ٣ دولار لمكتب المدعي العام (٢٠٠ ٦٧٢ دولار)، وقلم المحكمة (٩٠٠ ٨٣٥ ٢ دولار)، وهو ما يعزى أساسا إلى انخفاض معدلات الشغور واستحقاقات انتهاء الخدمة عن القدر الذي تمت الموافقة عليه؛ و (ب) تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى: زيادة قدرها ٨٠٠ ٧٦٨ ٤ دولار لمكتب المدعي العام (١٠٠ ٢٦٨ ٢ دولار)، وقلم المحكمة (٧٠٠ ٥٠٠ ٢ دولار)، وهي تعكس أساسا دفع استحقاقات انتهاء الخدمة للوظائف الممولة من المساعدة المؤقتة العامة. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن استحقاقات انتهاء الخدمة المتوقعة، البالغ مجموعها ٠٥٠ ٣٨٠ ٦ دولار، تشمل اعتمادا قدره ٢٠٠ ٥٢٥ دولار لتسوية منح التعليم. ووفقا لما ذكره الأمين العام، سيكون هذا الاعتماد كافيا لتغطية جميع الطلبات المتبقية لتسوية مطالبات منح التعليم التي قدمها الموظفون السابقون للمحكمة. وسيقابل هذه الزيادة جزئيا نقصان معظمه تحت بند الخدمات التعاقدية (٩٠٠ ٥٥٢ ١ دولار) وبند سفر الموظفين (٦٠٠ ٣٩٣ دولار). وبالإضافة إلى ذلك، يبين التقرير انخفاضات تعزى إلى خسائر في أسعار صرف العملات بسبب انخفاض قيمة اليورو مقابل دولار الولايات المتحدة (٥٠٠ ٣٢٧ دولار) وانخفاض مستوى التضخم (٧٠٠ ١٩٨ دولار). **وتأمل اللجنة أن ما تبقى من مدفوعات منح التعليم لن يُصرف إلا فيما يتعلق بالسنة الدراسية الحالية (١٨/٢٠١٧).**

٤ – ويشير الأمين العام أيضا إلى أن المستوى النهائي المتوقع لإيرادات فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ يبلغ ٥٠٠ ٥٩١ ١٢ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٤٠٠ ٤٤٥ ١ دولار. وبالتالي، فإن الأثر المشترك للمستوى النهائي المتوقع للنفقات والإيرادات يؤدي إلى زيادة صافية قدرها ٠٠٠ ٢٧٠ ٦ دولار بالمقارنة مع الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (المرجع نفسه، الفقرة ٣).

٥ – **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأداء الثاني وأن توافق على الاعتماد النهائي لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ البالغ إجماليه ٤٠٠ ٧٧٩ ١٠٥ دولار (وصافيه ٩٠٠ ١٨٧ ٩٣ دولار) للحساب الخاص للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.**

ثالثا – الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

ألف – تقرير الأداء الثاني عن ميزانية الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

٦ – وافقت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٧١/٢٦٩، على رصد اعتماد منقح للحساب الخاص بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بمبلغ إجماليه ٧٠٠ ٧٤٧ ١٣٥ دولار (وصافيه ٥٠٠ ١٥٣ ١٢٥ دولار) لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن المستوى النهائي المتوقع لنفقات الآلية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ يبلغ (إجماليه)

١٠٠ ٩٦٦ ١٣١ دولار، مما يعكس انخفاضا قدره ٦٠٠ ٧٨١ ٣ دولار، أي ٢,٨ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح (انظر A/72/604، الجدول ٢).

٧ - ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى المجالين التاليين:

(أ) يعزى انخفاض قدره ٩٠٠ ١٥٣ ١ دولار إلى ارتفاع قيمة الدولار مقابل اليورو والشلن التنزاني (٥٠٠ ٩٩١ دولار) وإلى انخفاض في مستوى التضخم (٤٠٠ ١٦٢ دولار)؛

(ب) يعزى انخفاض قدره ٥٠٠ ٢٧٠ ٢١ دولار في مستويات الإنفاق في فرع أروشا في المقام الأول إلى '١' عدم إجراء محاكمات خلال فترة السنتين المبينة تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (٣٠٠ ٨٥٢ ١١ دولار)، والتعويضات الممنوحة لغير الموظفين (٠٠٠ ١٦٢ ٣ دولار) والخدمات التعاقدية (٠٠٠ ٧٦٧ ١ دولار)؛ و '٢' ارتفاع معدلات الشغور عن المعدلات المعتمدة، مما يؤثر على النفقات الفعلية المتعلقة بالوظائف (٢٠٠ ١٦٥ ٣ دولار).

٨ - وتقابل هذين الانخفاضين جزئيا زيادة صافيها ١٠٠ ٤٢٩ ١٧ دولار تحت بند فرع لاهاي وتعزى أساسا إلى: (أ) إعادة المحاكمة في إحدى القضايا، مما أدى إلى احتياجات إضافية تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (٧٠٠ ٦٨٥ ١٢ دولار) والخدمات التعاقدية (٥٠٠ ٦٢٢ ١ دولار) والأثاث والمعدات (٢٠٠ ٣٠٧ دولار)؛ (ب) ارتفاع التكاليف العامة للموظفين (٢٠٠ ٧٤٢ دولار)؛ (ج) ارتفاع تكاليف إيجار المباني الوارد تحت بند مصروفات التشغيل العامة (٣٠٠ ٤٦٥ دولار).

٩ - ويشير الأمين العام في تقريره أيضا إلى أن اعتمادا قدره ٦٠٠ ٣٧٩ ٣ دولار قد صُرف لتغطية الالتزامات المتعلقة بدفع المعاشات التقاعدية للقضاة المتقاعدين والاستحقاقات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للموظفين السابقين بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧٠ (المرجع نفسه، الفقرة ٣٠).

١٠ - وفيما يتعلق بنفقات تصفية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يشير الأمين العام إلى أن الجمعية العامة وافقت في قرارها ٢٦٧/٧١ على ما يلي: (أ) نقل مبلغ إجماليه ٧٠٠ ٧٢٦ ٣ دولار (صافيه ٠٠٠ ٤٦٦ ٣ دولار) وقيده كجزء من النفقات النهائية المقدرة، كما قررت أن يبلغ عن أي نفقات إضافية، إن وجدت، في سياق تقرير الأداء الثاني عن ميزانية الآلية؛ و (ب) الاعتماد النهائي المخصص للمحكمة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والبالغ إجماليه ١٠٠ ٠٨٦ ٢ دولار (وصافيه ١ ٩٧٨ ٨٠٠ دولار) (المرجع نفسه، الفقرتان ٣٢ و ٣٣).

١١ - وفي هذا الصدد، يقترح الأمين العام تخصيص اعتماد نهائي فيما يتعلق بنفقات تصفية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، التي ترد تحت بند المنح والمساهمات (٢٠٠ ١٠٥ ٢ دولار)، إلى جانب النفقات الإضافية البالغة ٢٠٠ ٥١٧ دولار، التي تشمل معظم العقود القصيرة الأجل المبرمة مع الموظفين المشاركين في التصفية (١٠٠ ٣٢٧ دولار)، وخدمات التقييم (٧٠٠ ٣٨ دولار)، وسفر الموظفين (٢٨ ٥٠٠ دولار) (انظر المرجع نفسه، الجدول ٨).

١٢ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأداء الثاني وبأن توافق على اعتماد نهائي لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إجماليه ١٠٠ ٩٦٦ ١٣١ دولار (وصافيه ٧٠٠ ٥٨٤ ١٢٠ دولار) للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

باء – الميزانية المقترحة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

١٣ – أنشأ مجلس الأمن بموجب قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠) الآلية بفرعيها (المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة)[(١)]. وقد أُغلقت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا رسميا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٦ (٢٠١٥). ومن المقرر أن تُغلق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن جميع الموظفين المتبقين بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة سيفصلون بحلول ذلك الموعد.

١٤ – ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن موارد الميزانية العادية المقترحة للآلية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ سيبلغ إجماليها ٨٠٠ ٤٣٨ ٢١٥ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٠٠ ٦٩١ ٧٩ دولار (أي ٥٨,٧ في المائة) مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن معظم الاحتياجات الإضافية (٦٠٠ ٥٣٤ ٧١ دولار) ستخصص لفرع لاهاي.

١٥ – وتلاحظ اللجنة الاستشارية بأن توزيع الموارد بين الفرعين سيكون عندئذ ٣٦,٦ في المائة لفرع أروشا و ٦٣,٣ في المائة لفرع لاهاي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار سيستخدم معظمها في فرع لاهاي (انظر A/72/396 و A/72/396/Corr.1، الفقرة ١٨ والجدول ١).

١٦ – **وتلاحظ اللجنة الاستشارية الزيادة الكبيرة في الموارد المطلوبة للآلية. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن قرارا يقضي بالاعتماد بشكل أكبر على فرع لاهاي قد اتُّخذ دون تقديم ما يكفي من المبررات. وإذ تدرك اللجنة عبء الأنشطة القضائية المتوقع القيام بها في لاهاي في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، ترى اللجنة أن هذه الزيادة الكبيرة في احتياجات الآلية، التي تبين في المقام الأول وجود احتياجات إضافية لفرعها في لاهاي، من شأنها إلى حد كبير أن تحول دون تحقيق الغرض من قرار إغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والاستعاضة عنها بآلية لتصريف الأعمال المتبقية من الناحية الإدارية ومن منظور الميزانية. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أنه تم في الآونة الأخيرة الانتهاء من بناء مرفق جديد شُيِّد خصِّيصا للآلية في أروشا بتكلفة نهائية بلغت ٧٣٣ ٧٨٧ ٨ دولار (انظر A/71/753، الفقرة ٧٤) في حين أن موظفي فرع لاهاي يعملون في مباني مستأجرة.**

١٧ – **ومن باب التعليق العام، تلاحظ اللجنة الاستشارية مع الأسف تدنّي نوعية تقرير الأمين العام. وبما أن الفترة قيد النظر ستكون أول فترة ميزانية تستوعب فيها الآلية استيعابا تاما الأعمالَ المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يمكن اعتبار جدول الملاك الوظيفي لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ الأساس المرجعي لاحتياجات الآلية من الموارد في المستقبل. واللجنة على ثقة من أن الأمين العام سيعالج تلك الشواغل على نحو شامل عن طريق إعداد مشروع ميزانية منقح للآلية مشفوع بما يبرره على نحو تام (انظر أيضا الفقرات ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ أدناه).**

(١) أنشأ مجلس الأمن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بموجب قراره ٨٢٧ (١٩٩٣) باعتبارها المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

الاحتياجات من الوظائف

١٨ - ستُغطي الاحتياجات المقترحة من الوظائف البالغة ١٠٠ ٧٥٧ ٣٨ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٩٠٠ ٥٥ دولار (ونسبتها ٠,١ في المائة) مقارنة بالاعتماد المرصود لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، تكاليفَ استمرار ١٧٦ وظيفة مؤقتة، وهو ما يمثل نقصانا صافيه وظيفة مؤقتة واحدة. وتتضمن الميزانية المقترحة التغييرات التالية:

(أ) الوظائف الملغاة: يُقترح إلغاء ما مجموعه ١٠ وظائف مؤقتة، منها ٩ وظائف في مكتب المدعي العام في أروشا (١ ف-٤، ٤ ف-٣، ٢ من فئة الخدمات المدنية، ٢ من الرتبة المحلية)، نتيجة تحويل محطّ التركيز في عمل فريق تعقب الهاربين، ووظيفة مدير مكتب الرئيس (ف-٥) في مكتب الرئيس في لاهاي. وبخصوص الوظيفة الأخيرة، يشير الأمين العام إلى أن مهام مدير مكتب الرئيس وُسّعت لتشمل واجبات أكثر تعقيدا، منها قيادة كل من مكتب الرئيس وقسم الدعم القانوني للدوائر، وهي مهام تُعتبر متماشية مع الرتبة مد-١. وبما أن هذه المهام قد لا تكون ذات طابع مستمر، يُقترح إنشاء وظيفة جديدة ممولة من المساعدة المؤقتة العامة برتبة مد-١ (انظر A/72/396 و A/72/396/Corr.1، الفقرة ٥١ (ط)). وأُبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن الآلية ستقترح، فور انحسار الزيادة في الأنشطة القضائية، إلغاءَ هذه الوظيفة وستطلب أن تُعاد لتُصنّف كوظيفة مؤقتة برتبة ف-٥. **وفي غياب تبرير مفصل بشأن تزايد تعقيد المسؤوليات المنوطة بوظيفة مدير مكتب الرئيس، توصي اللجنة بعدم الموافقة على اقتراح أن تُلغى وظيفة مدير مكتب الرئيس المؤقتة (ف-٥) وأن يُستعاض عنها بوظيفة ممولة من المساعدة المؤقتة العامة برتبة مد-١. وتشير اللجنة أيضا إلى أن الإجراء المناسب في حالات زيادة المسؤوليات هو طلب إعادة تصنيف وظيفة موجودة، حسب الاقتضاء؛**

(ب) الوظائف المؤقتة الجديدة: يُقترح إنشاء وظيفة لرئيس القلم (أمين عام مساعد) في لاهاي لتحل محل وظيفة كانت موجودة سابقا، وهي وظيفة رئيس قلم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ ووظيفتَين لمراجعَي حسابات (١ ف-٤ و ١ ف-٣) في مكتب خدمات الرقابة الداخلية للقيام بأعمال مراجعة الحسابات المتعلقة بالآلية وتصفية المحكمة؛ و ٦ وظائف لموظفي أمن في أروشا لحفظ الأمن في المرفق الجديد المنتهي تشييده في عام ٢٠١٦ (المرجع نفسه، الفقرة ٥١ (هـ) - (ز))؛

(ج) الوظائف المعاد تصنيفها: يُقترح إعادة تصنيف وظيفة واحدة لموظف قانوني معاون (ف-٢) لتُصبح برتبة ف-٣ لعكس تزايد تعقيد المسؤوليات المنوطة بها (المرجع نفسه، الفقرة ٥١ (ح))؛

(د) الوظائف المنقولة: يقترح الأمين العام نقل وظيفة مدعي عام (وكيل أمين عام) ووظيفتَي مساعدَين خاصين (ف-٤) من أروشا إلى لاهاي، بناء على الاحتياجات التشغيلية. ولتقييم تلك الاحتياجات، طلبت اللجنة تزويدها بعدد أيام العمل التي قضاها المدعي العام في أروشا ولاهاي خلال فترة الميزانية السابقة، لكنها لم تُزوّد بذلك. وبدلا من ذلك، زوّدت اللجنة بشرح مفاده أن المدعي العام قام بالكثير من الزيارات لبلدان مختلفة في أفريقيا وأوروبا، وبزيارات رسمية إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وسعى في الوقت نفسه إلى تقسيم الوقت المتبقي بالتساوي بين أروشا ولاهاي. وتذكّر اللجنة بأن النظام الأساسي للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ينصّ على حضور

المدعي العام في أي من مقري فرعي الآلية حسب الاقتضاء للاضطلاع بمهامه (انظر قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، المرفق ١، المادة ١٤ (٣)). وعليه، ترى اللجنة أن زيادة مؤقتة في الأنشطة القضائية في لاهاي لا تبرر نقل وظيفة المدعي العام (وكيل أمين عام) ووظيفتَي المساعدَين الخاصين (ف-٤) من أروشا إلى لاهاي، بما أن النظام الأساسي للآلية ينصّ أصلا على تنقلهم بين الموقعين تبعاً للاحتياجات التشغيلية. **وفي ضوء هذه الملاحظات، توصي اللجنة بعدم نقل وظائف المدعي العام (وكيل أمين عام) والمساعدَين الخاصَّين (ف-٤) من فرع أروشا إلى فرع لاهاي، في هذه المرحلة.**

١٩ - ويشير الأمين العام إلى اقتراح معدل شغور موحد لكل من الوظائف الجديدة والمستمرة في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (١٠,٥ في المائة للوظائف من الفئة الفنية والفئات العليا، و ٤,٨ في المائة للوظائف من فئة الخدمات العامة) (انظر A/72/396 و A/72/396/Corr.1، الفقرة ١٧). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذا النهج لا يتماشى مع الممارسة المتبعة في الميزانية في حالات أخرى (انظر على سبيل المثال: A/72/7/Add.10، الفقرة ٢٦). **وتكرر اللجنة توصيتها بتطبيق معدلات شغور محددة فيما يتعلق بالوظائف الجديدة، بما في ذلك معدل ٥٠ في المائة للفئة الفنية والفئات العليا، ومعدل ٣٥ في المائة لفئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها.**

الاحتياجات من غير الوظائف

٢٠ - تبلغ الاحتياجات المقترحة من غير الوظائف ما قدره ٧٠٠ ٦٨١ ١٧٦ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢٠٠ ٦٣٥ ٧٩ دولار (ونسبتها ٨٢ في المائة) مقارنة بالاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. **وترى اللجنة الاستشارية أن هذه الزيادة الكبيرة بحاجة لمزيد من التبرير من حيث الاحتياجات التشغيلية الفعلية للآلية.** وتشير المعلومات التكميلية المقدمة من الأمين العام إلى أن الزيادات الرئيسية حسب وجه الإنفاق هي على النحو التالي:

(أ) تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى: زيادة قدرها ١٠٠ ٩٣٥ ٥٢ دولار (نسبتها ١٢٠,٧ في المائة) لتغطية تكاليف ٤٤٨ وظيفة ممولة من المساعدة المؤقتة العامة (٣ مد-١، ١٥ ف-٥، ٤٩ ف-٤، ٧٣ ف-٣، ٤٤ ف-٢، ٢٩ من فئة الخدمات الميدانية، ٥٧ من فئة الخدمات الأمنية، ١٠ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، ١٢٧ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، ٤١ من الرتبة المحلية) وتكاليف العمل الإضافي. ويشمل الاقتراح: '١' زيادة قدرها ٧٠٠ ٤٨٩ ١٠ دولار لفائدة مكتب المدعي العام في لاهاي (٩٠٠ ٨٦٨ ٦ دولار) ومكتب المدعي العام في أروشا (٣ ٦٢٠ ٨٠٠ دولار)، تُعزى إلى الزيادات في المهام القضائية في لاهاي، وتحويل محطّ التركيز في عمل فريق تعقب الهاربين في أروشا، وتولي أنشطة كانت تضطلع بها سابقا المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومشاريع جديدة؛ و '٢' زيادة قدرها ١٠٠ ٧٧٦ ٣٧ دولار في قلم الآلية، لتغطية تكاليف الزيادة في الأنشطة القضائية في لاهاي، وتولي مهام إدارية كانت تضطلع بها سابقا المحكمة، وتقديم الدعم للمباني الجديدة في أروشا، وتوفير موارد لمكتب خدمات الرقابة الداخلية من أجل إجراء التقييمات؛ و '٣' زيادة قدرها ٨٠٠ ٢٤٩ ٢ دولار لتغطية تكاليف إدارة السجلات والمحفوظات، وترتبط في معظمها بنشوء احتياجات إضافية للمساعدة المؤقتة العامة فيما يخص المحفوظات السمعية - البصرية والرقمية، وبنقل وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة من قلم الآلية. وطلبت اللجنة تزويدها بمعلومات مفصلة عن مهام ومسؤوليات ومواقع كل وظيفة مقترحة من الوظائف الممولة من المساعدة المؤقتة العامة،

لكنها لم تُزود إلا بمسمّياتها الوظيفية ورُتبها والوحدات حيث تندرج. **ولذلك، ليست اللجنة في وضع يمكنها من التحقق من احتياجات الآلية الفعلية من الوظائف المؤقتة.** وأُبلغت اللجنة أيضا، عند استفسارها، بأن الطلب يشمل ٦٥ وظيفة كانت تقدم سابقا الدعم إلى كل من المحكمة والآلية. **وفي ضوء إغلاق المحكمة، كانت اللجنة تتوقع تقديم تبرير تام بشأن تولي الآلية تلك المهام. وإضافة إلى ذلك، لا تؤيّد اللجنة رصد موارد لأي وظائف رفيعة المستوى (برتبة مد-١) في هذه المرحلة؛**

(ب) تحت بند مصروفات التشغيل العامة: زيادة قدرها ٠٠٠ ٥٠٢ ٧ دولار (ونسبتها ٥٢,٢ في المائة) تعكس أساسا الاحتياجات الإضافية المرتبطة بإعادة إجراء المحاكمة في قضية واحدة في لاهاي ووقف العمل باتفاق تقاسم التكاليف مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويتبيّن من المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة أن إيقاف العمل بهذا الاتفاق تترتب عليه زيادة كبيرة في الاحتياجات، منها على سبيل المثال مبلغٌ ٦٠٠ ١٨٠ ٧ دولار لتغطية تكاليف إيجار المبنى الرئيسي للآلية في لاهاي والمكتب الميداني في سراييفو ومخصصٌ قدره ٠٠٠ ٩٥٧ دولار لتغطية تكاليف تنظيف المبنى الرئيسي في لاهاي. **وترى اللجنة أن إغلاق المحكمة يتيح فرصة لاستعراض احتياجات الآلية بما يضمن تقليص مصروفات تشغيل الآلية إلى أقصى حد ممكن؛**

(ج) تحت بند الخدمات التعاقدية: زيادة قدرها ٤٠٠ ٩٥٤ ٥ دولار (ونسبتها ٧٠,٧ في المائة) تعكس أساسا الاحتياجات الإضافية المتعلقة بمحامي الدفاع وتدوين المحاضر الحرفية فيما يخص إعادة إجراء المحاكمة في لاهاي في القضية المشار إليها، وبتكاليف خدمات المحتجزين التي كانت تُتقاسم سابقا مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتشير المعلومات التكميلية إلى أن مخصصا قدره ٥ ١٣٦ ٩٠٠ دولار سيغطي التكاليف المرتبطة بإيجار ٢٠ زنزانة وبالخدمات المقدمة للمحتجزين وبحراس الاحتجاز في لاهاي، في حين أنه يُتوقع انخفاض عدد المحتجزين من ١١ محتجزا في أوائل عام ٢٠١٨ إلى ٥ محتجزين بحلول نهاية فترة السنتين. وأُبلغت اللجنة، عند استفسارها، بأنه نظرا لشكل المبنى، لا يمكن استيعاب المحتجزين إلا في مجمع يسع من ١٢ إلى ٢٠ زنزانة، وأن مجمعا يسع ١٢ زنزانة لن يكفي لاستيعاب المحتجزين المتوقع أن يصل عددهم إلى ١١ محتجزا في الأشهر الـ ١٩ الأولى من فترة السنتين. ووفقا لما ذكره الأمين العام، لن يكون من الممكن خفض قدرة الآلية الاستيعابية إلى مجمع يسع ١٢ زنزانة إلا عند انخفاض عدد المحتجزين إلى خمسة في نهاية أيار/مايو ٢٠١٩. **وتوصي اللجنة بمواءمة الاحتياجات من الموارد المتعلقة بالاحتجاز مع الاحتياجات الفعلية؛**

(د) تحت بند التعويضات الممنوحة لغير الموظفين: تُعزى الزيادة البالغة ٠٠٠ ٠٧٩ ٣ دولار (أو ٣٥,٥ في المائة) إلى أنشطة القضاة الإضافية في لاهاي وإلى دفع استحقاقات المعاشات التقاعدية للقضاة المتقاعدين والأزواج الباقين على قيد الحياة. ويشير الأمين العام إلى أن دوائر الآلية تضم قائمة بأسماء ٢٥ قاضيا ورئيسا متفرغا واحدا، يعيَّن من تلك القائمة (انظر A/72/396 و A/72/396/Corr.1، الفقرة ٢٠). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن القضاة يتقاضون أجورا وفقا لعدد الأيام التي عملوا فيها فعليا للآلية. **وطلبت اللجنة إعلامها بعدد أيام عمل القضاة في فترتي السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٧، ولكن طلبها لم يلبّ حتى الآن. وتتوقع اللجنة إدراج المعلومات بشأن عدد أيام العمل التي دفعت الآلية مقابلا لها في مشروع الميزانية المقبل؛**

(هـ) تحت بند تحسين أماكن العمل: تُعزى الزيادة البالغة ٧٠٠ ٠١١ ١ دولار (أو ٩٣٠,٧ في المائة) إلى التحسينات المقترح القيام بها في المبنى في أروشا وفي مرفق المحفوظات في

لاهاي. وتشير المعلومات التكميلية إلى استخدام مبلغ قدره ٢٠٠ ٥٦٩ دولار في أروشا من أجل تركيب نظام لجمع مياه الأمطار والري، وتعزيز أمن البناء فيما يتعلق بجميع مداخله، وتجديد جزء من مرفق الاحتجاز قبل إعادته إلى البلد المضيف. وفي لاهاي، يُقترح تخصيص مبلغ قدره ٦٠٠ ٤٦٣ دولار لإجراء تحسينات في مرفق المحفوظات، ومن بينها شراء نظام لمراقبة المناخ وتوفير حيز إضافي للمحفوظات لحفظ السجلات المادية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. **وتشكك اللجنة في الأساس المنطقي للقيام بالتحسينات في مبنى أروشا الذي أُنجز مؤخرا. وترى اللجنة أنه كان يجدر إدراج هذه التحسينات في الاحتياجات من الموارد الخاصة بمشروع التشييد. وبالمثل، فإن اللجنة غير مقتنعة بأن التحسينات التي ينبغي إجراؤها في الأماكن المستأجرة في لاهاي يجب أن تتم على حساب المستأجر.**

٢١ - ويقترح الأمين العام زيادات إضافية تحت بنود سفر الموظفين (٠٠٠ ٤٤٤ دولار)، واللوازم والمواد (٧٠٠ ٣٠٦ دولار)، وسفر الممثلين (٣٠٠ ٧٧ دولار)، والاستشاريين (٩٠٠ ٤٠ دولار). وسيقابل هذه الزيادات جزئيا تخفيضات تحت بنود المنح والمساهمات (٠٠٠ ١٨١ ١ دولار)، والأثاث والمعدات (٩٠٠ ٤٨٧ دولار)، والخبراء (٣٠٠ ٦٠ دولار)، والضيافة (١٠٠ ١١ دولارا).

نظام أوموجا

٢٢ - تشمل الميزانية المقترحة أيضا تخفيضا قدره ٠٠٠ ٨٢١ دولار، سيتسنى تحقيقه من خلال أوجه الكفاءة التي تعتزم الآلية إحداثها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. والتخفيض المقترح هو وليد الجهود التي تبذلها الآلية لتطبيق أوجه الكفاءة المتوقعة من نظام أوموجا، والمعروضة في تقرير الأمين العام المرحلي الثامن عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390)، على كل عملية من العمليات اليومية. وإضافةً إلى ذلك، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها بينت، في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، أنه بالنظر إلى عدم قدرة الأمانة العامة على توفير ما يكفي من المعلومات التي تحدد بالأرقام أوجه الكفاءة والفوائد المتصلة بنظام أوموجا في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، إلى جانب الثغرات والعيوب الخطيرة في بيان الفوائد المتصلة بالمعلومات والمنسوبة إلى نظام أوموجا (انظر A/72/7 و A/72/7/Corr.1، الفصل الأول، الفقرات من ٢٥ إلى ٣٣)، فإنها تعتزم أن تطلب إلى مجلس مراجعي الحسابات إجراء عملية تحقق مفصلة بهدف التصديق على بيان الفوائد القابلة للقياس الكمي المتصلة بنظام أوموجا (المرجع نفسه، الفقرات من ٧٦ إلى ٧٩). **وتعتزم اللجنة شمل الآلية في طلبها الموسع المقدّم إلى مجلس مراجعي الحسابات.**

٢٣ - وفي سياق متصل، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن مكتب الأمم المتحدة في جنيف يدير مركزا للعمليات المتصلة بنظام أوموجا لفائدة الآلية. ومنذ إطلاق نظام أوموجا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، دأب المكتب على تقديم خدمات دعم متنوعة إلى الآلية، بما في ذلك التدريب على نظام أوموجا، وخدمات الخزانة للمدفوعات في أوروبا، وخدمات الدعم الإداري لكشوف المرتبات، وإعداد البيانات المالية، والخدمات المركزية وخدمات الدعم لإدارة الصناديق الاستئمانية. وتشير المعلومات التكميلية إلى أن الميزانية المقترحة تشمل مخصصات تحت بند المنح والمساهمات بقيمة ٠٠٠ ٦٠٠ دولار لتسديد تكاليف الخدمات التي يقدمها المكتب في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

المركبات

٢٤ - وتشير المعلومات التكميلية إلى اقتراح تخصيص مبلغ ١٠٠ ٢٩٣ دولار لاستبدال ست مركبات (ثلاثة في أروشا وثلاثة في لاهاي) في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن أسطول الآلية الحالي من المركبات يتألّف من ٥٦ مركبة، ١٤ منها في لاهاي و ١٠ في سراييفو و٢١ في أروشا و ١١ في كيغالي. **وتكرر اللجنة أنه ينبغي استعراض جميع ممتلكات الآلية من المركبات دون تأخير بهدف تخفيض عددها، للإبقاء على أحدث المركبات وأكثرها ضرورة، وفقا لسياسة الأمم المتحدة بشأن توفير السيارات الرسمية واستخدامها (انظر** ST/AI/2006/1). **وينبغي إدراج معلومات مفصلة عن هذا الاستعراض في اقتراح الميزانية المنقحة (انظر الفقرة أعلاه ١٧). وتوصي اللجنة أيضا بعدم استبدال أي مركبة في هذه المرحلة.**

الخبراء الاستشاريون

٢٥ - تشير المعلومات التكميلية المقدمة من الأمين العام أيضا إلى أن إجمالي الاحتياجات من الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين، وقدرها ١٢٥ ١٠٥ دولارا للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، سوف تشمل مخصصات بقيمة ٧٠٠ ٩ دولارا للتعاقد مع أحد كبار الخبراء القانونيين ومع محلل واحد ابتغاء تقديم استشارات قصيرة الأمد دعما لتقييم يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية لطريقة عمل الآلية. **وإذ تضع اللجنة الاستشارية في اعتبارها أن الوظيفتين المؤقتتين مطلوبتان للقيام بمراجعة حسابات الآلية وإجراء التقييمات الخاصة بها باسم مكتب خدمات الرقابة الداخلية، فإنها ترى أن ليس هناك ما يبرر تخصيص موارد إضافية للخدمات الاستشارية لدعم التقييم الذي سيجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية.**

الالتزامات

٢٦ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أنه، عملا بقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٤٣، سيغطي مبلغ٩ ٥٥٥ ٧٠٠ دولار تكاليف المنظمة المتصلة بنظام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (٣ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار) واستحقاقات المعاشات التقاعدية للموظفين السابقين والقضاة المتقاعدين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (٧٠٠ ٥٥٥ ٦ دولار). وأُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الاحتياجات الخاصة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة هي مبلغ تقديري يأخذ في الحسبان عدد الموظفين الفعلي عند إعداد الميزانية، وهو ١٤٠ موظفا في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، و ١١٢ موظفا في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وموظفان في الآلية، إضافة إلى موظف جديد في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية يُتوقّع أن يلتحق ببرنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في عام ٢٠١٨. وفي ما يخص الموظفين السابقين في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية، استند التقدير إلى التقارير الاكتوارية بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، التي أشارت إلى التزامات متوقعة بقيمة ٠٠٠ ٧٨٤ ١ دولار لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن على الموظّف الراغب في التأهل للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة أن يكون قد شارك في خطة الأمم المتحدة للتأمين الصحي القائمة على الاشتراكات لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات، باستثناء الموظفين المعينين قبل ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، وفي هذه الحالة تكون فترة الاشتراك الدنيا ٥ سنوات.

تصفية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٢٧ - تشمل الميزانية المقترحة مخصصات بقيمة ٤٠٤ ٠٠٠ دولار لتصفية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهي تشمل ما يلي: (أ) مبلغا قدره ٢٧٥ ٧٠٠ دولار تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى للوظائف الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة في مجال الشؤون المالية (وظيفة برتبة ف-٢ لمدة ٦ أشهر ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمدة ١٨ شهرا) وفي مجال الموارد البشرية (وظيفة برتبة ف-٤ لمدة ٣ أشهر ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمدة ١٢ شهرا)؛ (ب) ومبلغا قدره ١١٣ ٣٠٠ دولار تحت بند الخدمات التعاقدية لتغطية التكاليف المرتبطة بالتدقيق في تصفية المحكمة وبمراجعة بياناتها المالية لعام ٢٠١٧ التي سيجريها مجلس مراجعي الحسابات في ٢٠١٨؛ (ج) ومبلغا قدره ١٥ ٠٠٠ دولار تحت بند مصروفات التشغيل العامة لتغطية تكاليف تراخيص نظام كشوف المرتبات القديم. **وفي ضوء ارتفاع مستوى تكاليف التصفية التي تكبّدتها المحكمة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر الفقرة ٤ أعلاه)، ترى اللجنة الاستشارية أنه لا ينبغي الموافقة على أي موارد إضافية لتصفية المحكمة، وأنه ينبغي استيعاب أي تكاليف من هذا القبيل ضمن الموارد المعتمدة للآلية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.**

رابعا - الاستنتاج

٢٨ - تبلغ الاحتياجات الإجمالية من الموارد التي اقترحها الأمين العام للآلية ٨٠٠ ٤٣٨ ٢١٥ دولار (صافيها ٢٠٠ ٨٢٠ ١٩٤ دولار). **وإذ تأخذ اللجنة الاستشارية في الاعتبار الملاحظات والتوصيات الواردة في الفقرات أعلاه، فإنها ترى أن الاحتياجات المقترحة من الموارد للآلية ليست مبررة تماما، ولذلك لا توصي بالموافقة على الميزانية التي اقترحها الأمين العام للآلية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وعوضا عن ذلك، توصي اللجنة أن تقوم الجمعية العامة بما يلي:**

(أ) **تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٣٠٠ ٨٩٨ ٤٣ دولار[٢] للإنفاق على الآلية لفترة ستة أشهر، من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨؛**

(ب) **تقسيم مبلغ ٣٠٠ ٨٩٨ ٤٣ دولار للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بصفة استثنائية، مع التسليم بأن التقسيم يطبق عادة لفترة سنة واحدة؛**

(ج) **تطلب إلى الأمين العام أن يقدم ميزانية منقحة المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.**

---

(٢) يساوي مبلغ ٣٠٠ ٨٩٨ ٤٣ دولارا (الإجمالي) ربع الاعتمادات المرصودة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وثمن الزيادة المقترحة في الموارد لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.